«الاستثمارات الوطنية»: سيولة أجنبية مفاجئة للسوق .. لأول مرة منذ 4 سنوات

قال تقرير صادر عن شركة الاستثمارات الوطنية ان سوق الكويت للأوراق المالية أنهى تعاملاته بعد مرور 90 يوما منذ بداية العام 2014 وحتى امس 31 مارس مر فيها 58 يوما من أيام التداول حققت فيها المؤشرات العامة مكاسب بمقدار 23,3 نقطة للمؤشر السعري بنسبة 0,3٪ و30,3 نقطة للمؤشر الوزني بنسبة 6,7٪ و423,5 نقطة لمؤشر NIC-50 بنسبة 8,5٪ و106,7 نقطة لمؤشر كويت 15 بنسبة 10,0٪ وذلك منذ الفترة في 31 ديسمبر 2013، وقد كان المعدل اليومي للقيمة المتداولة خلال العام 2014 عند مستوى 32,3 مليون دينار مقارنة مع معدل قيمة متداولة للربع الأول من عام 2013 الذي كان عند مستوى 40,3 مليون دينار.

وقال التقرير ان مؤشرات السوق حققت الموزونة خلال الربع الاول واداء استثنائيا كان اعلاها مؤشر كويت 15 الذي بلغ اعلى مستوياته منذ اطلاقه في مايو 2012 محققا عائدا اجماليا بمقدار 10,0٪ وحقق كذلك مؤشر NIC50 مستوى مقارب له اذ بلغ عائده نسبة 8,4٪ من بداية العام وحتى نهاية الربع الاول والمفارقة كانت انه وابتداء من الشهر الاول حقق مؤشر السوق العام اعلى عائدا من بين جميع المؤشرات والذي بلغ قرابة 2٪ مستقرا فوق حاجز 7,700 على وقع النشاط الملحوظ الذي عم اسهم متعددة رغم اختلاف توجهاتها فجزء من السيولة مركز حول الاسهم الثقيلة الا أن الجزء الأكبر منها كان يتم تدويره بين السلع المضاربية والتي كانت العنوان الأهم لحركة تداولات في بداية السنة وبعد دخول السوق في فترة شهر فبراير شهدنا تحولا في طبيعة ورتم التداولات كان ابرز آثاره ان خسر المؤشر العام معظم مكاسبه المحققة في نهاية المرحلة مستقرا عند ذات المستويات التي بلغها في نهاية العام 2013 بالتزامن مع النشاطات المتغيرة على المستويات الرقابية والتنظيمية كالأحداث بين روسيا والولايات المتحدة حول النزاع الجاري في اوكرانيا وجمهورية القرم وكانت الانخفاضات قد عمت جميع اسواق المال فيما كان الاتجاه نحو ارتفاع اسعار سلع الملاذ الآمن من المعادن او النفط بشأن امداداته اذ انخفضت بورصة موسكو وحدها لأكثر من نسبة 10٪ وبالنظر الى تلك الأحداث كان الانخفاض الحاصل في السوق المحلي منطقيا في ظل حساسيته المفرطة تجاه الاحداث السلبية وان كان الانخفاض قد تركز في مؤشره السعري الذي كسر حاجز 7,400 نقطة نزولا تلك الفترة وكذلك تزامنا مع اعلان ثلاث من دول مجلس التعاون سحب سفرائها في قطر بصورة مفاجئة، الا ان ذلك لم يمنع من الاتجاه نحو الشركات ذات الرسملة الكبيرة ولا شك في ان الاتجاه نحو تلك الاسهم وتحركها بتلك الصورة الاستثنائية يحتاج الى محفزات وهو ما تجلى في عدد من الامور لعل ابرزها بالمرونة التي ابدتها هيئة اسواق المال بخصوص الجدول الزمني لتطبيق قواعد الحوكمة بعد عقدها مباحثات مع وزارة التجارة او تلك التي من المزمع عقدها مع الجهات المعنية خصوصا بعد ملاحظات عديدة ابدتها سواء لغرفة التجارة او لاتحاد شركات الاستثمار والتفهم الذي ابدته بخصوص بعض المثالب الموجودة في القانون المنظم رغم الايجابيات الكثيرة التي تحتويه ودورها الرئيسي في تنظيم سوق الاوراق المالية وتعزيزه كواجهة للاقتصاد ووعاء لمدخراته كان ذلك بالتوازي مع طلب رسمي تم تقديمه من 5 اعضاء في مجلس الامة لمناقشة امور متصلة بذلك الشأن وباعتقادنا ان تلك الايماءة قد لعبت دورا ايجابيا في اشتعال شرارة الارتفاع لا سيما بعد ازدياد مفاجئ في سيولة السوق والتي يتبين في قراءة لها دخول سيولة اجنبية للسوق تزامنا مع صدور توصيات بشراء اسهم من بيوت الاستثمار العالمية لأول مرة منذ اربعة سنوات. وعلى النقيض لم يتفاعل المؤشر العام والذي لا يزال في نطاق 7,500 نقطة وتراجع معها الكمية المتداولة وعدد الصفقات مما يشير الي انحسار التحركات المضاربية فيما حلقت المؤشرات الموزونة اذ اضاف مؤشري NIC50 وكويت 15 خلال الاسبوعين الاخيرين فقط مكاسب بنسب تصل الى 8٪ و9٪ على التوالي وذلك خلال فترة حصاد التوزيعات النقدية بالتحديد والتي اخذت زخما وبعدا لافتا لعمليات الشراء عليها تزامنا مع اهتمام السيولة الخارجية للاستفادة من رتمها المتصاعد فضلا عن نتائج بعضها التي شكلت صدمة ايجابية سواء لمستوى النمو في الارباح او ارتفاع معدلات عوائدها النقدية.

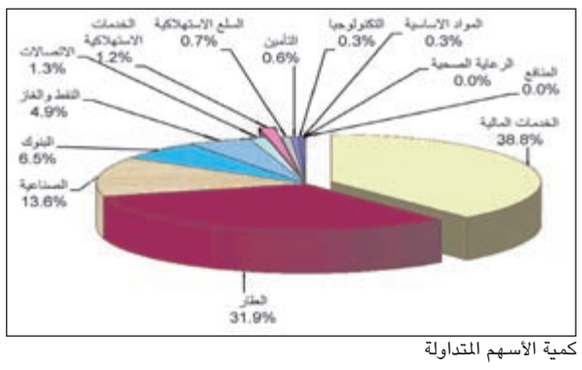

كمية الأسهم المتداولة

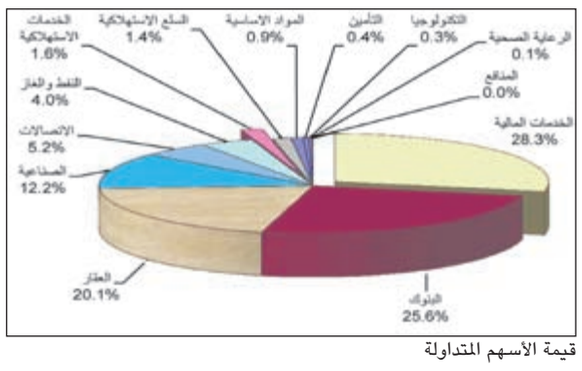

قيمة الأسهم المتداولة

التحركات النيابية لتعديل قانون هيئة الأسواق أطلق شرارة الارتفاعات

لعل اهمها بعض القرارات التأديبية التي اصدرتها هيئة اسواق المال والخاصة بايقاف بعض المتداولين لعدة اسباب، فلا شك أن مثل هذه القرارات وبالرغم من أهميتها على المدى الطويل في سن أطر تعمل على صنع بيئة صحية في سوق الكويت للاوراق المالية الا ان اثرها القصير يؤثر باحجام التداولات والنشاط المضاربي دون شك، ولكن هذا قد يكون مبررا في ظل سياسة واضحة تتبعها هيئة اسواق المال في الحد من التلاعبات او التداولات الوهمية التي عانى منها سوق الكويت للاوراق المالية طوال فترات، وبعدها بدأت الحركة تدريجيا على الأسهم التشغيلية ذات الرسملة الكبيرة بعد خمولها لأكثر من عامين والتي كانت تتم بانتقائية شديدة ببدايتها من خلال تباين نسب وارقام المؤشرات والمتغيرات العامه التي اعطت شكلا واضحا لصورة من التداولات الانتقائية اثناء تداول الشهر الثاني من الربع الاول وعلما بأن الفترة كانت مليئة بالتطورات السياسية العالمية

اتحاد مصارف الكويت
Kuwait Banking Association

إعلان هام

عملاً بأحكام القانون رقم 104 لسنة 2013 والمعدل بالقانون رقم 27 لسنة 2014 ولائحته التنفيذية في شأن إنشاء صندوق دعم الأسرة لشراء الأرصدة المتبقية بدون احتساب فائدة – في تاريخ سريان هذا القانون – من القروض الاستهلاكية والمقسطة لمن يرغب من المواطنين الممنوحة لهم من البنوك التقليدية وشركات الاستثمار التقليدية الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي والثابتة بدفاتر وسجلات الجهات المذكورة من قبل تاريخ 2008/03/30، حتى وإن تم إعادة جدولتها بعد هذا التاريخ لدى الجهات المشار إليها، **ويشمل القروض الممنوحة من بنك تقليدي تحول إلى بنك إسلامي ولم يتم تحويل تلك القروض إلى عمليات تمويل إسلامية**، يود اتحاد مصارف الكويت أن يعلن عن تلقي البنوك المحلية طلبات المواطنين الراغبين في الاستفادة من هذا القانون. وتعريفاً للعملاء الكرام بالإجراءات الواجب اتباعها لهذا الغرض، يود الاتحاد أن يسترعي عنايتهم إلى ما يلي:

أولاً: البنك المدير
هو البنك المحلي (تقليدي أو إسلامي) المحول إليه الراتب أو الدخل الشهري المستمر للعميل المستفيد من هذا القانون.

ثانياً: المستندات المطلوبة للاستفادة من الصندوق
(1) صورة البطاقة المدنية للعميل، مع إبراز البطاقة المدنية الأصلية.
(2) مستندات المديونية المطلوب شراؤها والقائمة على العميل – كما في 2013/06/12 – للجهات الدائنة (البنوك التقليدية وشركات الاستثمار التقليدية، والبنوك التقليدية وشركات الاستثمار التقليدية التي تحولت إلى نظام إسلامي، فيما يخص القروض التي لم يتم تحويلها إلى عمليات تمويل إسلامية، الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي).
(3) المستندات المؤيدة للوضع المالي للعميل كما في تاريخ تقديمه طلب الاستفادة من القانون، وبما يظهر صافي دخله الشهري أو معاشه التقاعدي بالإضافة إلى شهادة استمرارية تحويل راتب.
(4) نموذج (2/أ) معبأ ومعتمد من قبل الجهة الدائنة، والخاص بمديونية العميل كما في 2013/06/12 والممنوحة قبل 2008/03/30.
(5) ما يطلبه البنك المدير من مستندات أخرى في هذا الشأن.

ثالثاً: مقرات استقبال طلبات الاستفادة من القانون

بنك الكويت الوطني	البنك التجاري الكويتي	بنك الخليج	البنك الأهلي الكويتي	بنك برقان	بنك البحرين والكويت	بنك بوبيان	البنك الأهلي المتحد	بنك الكويت الدولي	بيت التمويل الكويتي	بنك وربه
1. المركز الرئيسي - القرين (العاصمة) 2. فرع سلوى (حولي) 3. فرع صباح الناصر (الفروانية) 4. فرع الأحمدي (الأحمدي) 5. فرع هدية (الأحمدي)	1. المركز الرئيسي - فرع شارع مبارك الكبير (العاصمة) 2. فرع الفحاحيل (الأحمدي) 3. فرع الجهراء (الجهراء)	1. المركز الرئيسي - فرع مبارك الكبير (العاصمة) 2. فرع الرقة (الأحمدي) 3. فرع الجهراء 2 (الجهراء)	1.المركز الرئيسي (العاصمة) 2. فرع خيطان (الفروانية) 3.فرع هدية (الأحمدي) 4.فرع الجهراء 1 (الجهراء)	1. المركز الرئيسي (العاصمة) 2. فرع حولي 2 (العاصمة) 3. فرع خيطان (الفروانية) 4. فرع الفحاحيل (الأحمدي) 5. فرع الجهراء 2 (الجهراء)	المركز الرئيسي - شارع أحمد الجابر (العاصمة)	فرع الفروانية (الفروانية)	المركز الرئيسي - فرع مجمع البنوك (العاصمة)	المركز الرئيسي - فرع شارع مبارك الكبير (العاصمة)	فرع الضجيج (الفروانية)	فرع شرق (العاصمة)

رابعاً: أوقات استقبال العملاء
من الأحد إلى الخميس من الخامسة مساءً وحتى السابعة مساءً فيما عدا أيام الجمعة والسبت والعطلات الرسمية.

خامساً: طلبات الاستفادة من القانون وطريقة تقديمها
(1) يمكن للعميل الحصول على نموذج (2) "طلب الاستفادة من القانون" ونموذج (2/أ) "بيان مديونية العميل" في أفرع البنوك السالف ذكرها وعليه تعبئة بياناته، وأن يتم تقديم الطلب مشفوعاً بمستنداته المذكورة بالبند ثانياً إلى البنك المدير خلال الأوقات المحددة في هذا الإعلان لاستقبال العملاء، علماً بأن هذين النموذجين منشورين على الموقع الإلكتروني لاتحاد مصارف الكويت www.kba.com.kw.
(2) على العملاء المتقدمين لصندوق دعم الأسرة مراعاة الأيام والتواريخ المحددة لاستقبال العملاء حسب الحروف الهجائية الموضحة بجدول التوزيع الهجائي للأسماء.
(3) سوف يتم إعادة التوزيع الهجائي للشهور التالية خلال الفترة المحددة – قانوناً – لتقديم طلبات العملاء مع النشر عنه في الصحف اليومية شهرياً.
(4) يتقدم العميل بطلب الاستفادة من صندوق دعم الأسرة إلى البنك المدير.

التوزيع الهجائي للأسماء
أبريل 2014

الأحد	الأثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس
		1	2	3
		ز – هـ – و – ي – ص – ض – ط – ظ – ن – غ	ق – ك – ل – م	ع – ف
6	7	8	9	10
ا – ب – ت – ث – ر – ج	ح – خ – س – ش – د – ذ	ز – هـ – و – ي – ص – ض – ط – ظ – ن – غ	ق – ك – ل – م	ع – ف
13	14	15	16	17
ا – ب – ت – ث – ر – ج	ح – خ – س – ش – د – ذ	ز – هـ – و – ي – ص – ض – ط – ظ – ن – غ	ق – ك – ل – م	ع – ف
20	21	22	23	24
ا – ب – ت – ث – ر – ج	ح – خ – س – ش – د – ذ	ز – هـ – و – ي – ص – ض – ط – ظ – ن – غ	ق – ك – ل – م	ع – ف
27	28	29	30	
ا – ب – ت – ث – ر – ج	ح – خ – س – ش – د – ذ	ز – هـ – و – ي – ص – ض – ط – ظ – ن – غ	ق – ك – ل – م	

سادساً: ايضاحات
(1) الفترة المحددة – قانوناً – لتقديم طلبات الاستفادة من القانون هي ثلاثة أشهر تنتهي في 2014/06/30، ويتوجب على العميل تقديم طلب الاستفادة خلال هذه الفترة **وإلا سقط حقه في الاستفادة من هذا القانون.**
(2) أية معلومات غير صحيحة أو مضللة ذات صلة باستيفاء طلب الاستفادة تشكل تزويراً في أوراق البنوك وفقاً لنص المادة 1/259 من قانون الجزاء ومعاقباً عليها جزائياً.

للمزيد من المعلومات الرجاء الدخول إلى الموقع الإلكتروني لاتحاد مصارف الكويت www.kba.com.kw

كما يمكنكم التواصل مع البنوك المديرة على الأرقام التالية: البنك الوطني: 1801801 البنك التجاري الكويتي: 1888225 بنك الخليج: 1805805 البنك الأهلي الكويتي: 1899899 بنك برقان: 1804080 بنك البحرين والكويت: 22233462 أو 22233464
البنك الأهلي المتحد: 22312000 – 2542 بنك الكويت الدولي: 1866866 بنك بوبيان 1820082 بنك وربة: 22288650 أو 22288810 بيت التمويل الكويتي: 1803333